

محاولة لصياغة برنامج تمويلي متكامل لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق

أ.م.د. عماد محمد علي عبد اللطيف
جامعة بغداد- كلية الإدارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

المقدمة

تعمل البنوك والمؤسسات المالية كوسيط مالي بين أصحاب المدخرات والودائع من جهة ومستخدمي هذه الأموال من جهة أخرى، وممارسة هذه الوساطة المالية بين الطرفين توضح العلاقة التي ينشأ عنها الائتمان، فالائتمان علاقة بين طرفين أولهما تزيد موارده على احتياجاته وهم (المدخرون) والثاني تزيد احتياجاته على موارده وهم (المقترضون)، وطبيعة العلاقة التي تنشأ بينهما تأخذ أحد شكلين: مباشر دون وساطة من أي طرف خارجي، أو غير مباشر عن طريق طرف ثالث يمثل مؤسسة مالية وسيطة، منها المصارف.

وتكتنف ممارسة البنوك لهذا النشاط مخاطر مالية كثيرة قد تحدث آثاراً سلبية واضحة، وغالباً ما تنجم هذه الآثار عن عدم تسديد الأموال التي تقرضها البنوك لوحدات العجز لظروف مالية واقتصادية غير مناسبة تصيب المقترضين وتمنعهم من السداد في الوقت المحدد، ومن هنا كان على البنك أن يعمل على ضمان حقه واسترداد أمواله حتى يتمكن من الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين، ولاسترداد هذه الأموال يشترط البنك الحصول على الضمانات مقابل توفير التمويل لمختلف المشروعات الصغيرة منها والكبيرة.

ومن هنا يتضح صعوبة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إذ أنها لا تمتلك الموجودات والضمانات اللازمة للحصول على التمويل التي تطلبها البنوك، وبهذه النقطة تتضح مشكلة الدراسة الا وهي الكيفية التي تحصل عليه المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التمويل اللازم لانشائها وتطورها.

فضلا عن ذلك، ان الإطار التنظيمي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة غير محدد إذ لا يوجد في العراق جهاز متخصص بتقديم خدماته لهذه المشروعات بشكل متكامل من تحديد الفرصة الاستثمارية وعملية دراسة الجدوى والحصول على التمويل وصولاً الى العملية التسويقية، ولكن توجد عدة جهات تقدم خدماتها بشكل عام لكافة المشروعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة وبشكل لا يرقى الى الطموح، وهذه الجهات هي: (وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة التخطيط والتعاون الانمائي ووزارة الصناعة ووزارة المالية والبنك المركزي)

وتتولى هذه الجهات الإشراف واصدار القوانين واللوائح والتعليمات الخاصة بالمشروعات والإشراف على تنظيم القطاع الصناعي بشكل خاص، وتقديم الخدمات والتشجيعات لتنمية القطاع الصناعي، كما انها جل ما تركز عليه فقط مسألة التمويل ومنح القروض والتسهيلات الائتمانية المتواضعة وبشكل غير مخطط وغير منظم. هذا التشتت في الجهات اربك عملية مساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق بحيث لم تكن هناك عملية فعلية وخطة مبرمجة لتطوير هذه المشروعات ومساندتها دعماً للاقتصاد الوطني لما لها من اهمية كبيرة في دعم وبشكل فعال الاقتصاد الوطني.

وفي اطار تسهيل الحصول على التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها، تحاول الدراسة تبني هدف اساسي لها الا وهو صياغة برنامج تمويلي متكامل لمساندتها يساهم في تسهيل عمل هذه المشروعات ولاسيما وهي بامس الحاجة للاموال، يشمل ذلك النظام انشاء جهاز خاص لدعم هذه المشروعات في العراق متضمنا هيئة خاصة لذلك وانشاء حاضنات لها اضافة الى شركة لتسويق منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فضلا عن تاسيس صندوق تمويلي لها يوفر الدعم المالي وآلية لضمان مخاطر القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة منه ومن البنوك التجارية ايضا لهذه المشروعات بصورة أكثر عملية واوفر ضمانا، وذلك من أجل تنمية وتفعيل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إقراراً بأهمية الدور الذي تمارسه هذه المشروعات، وتعمل هذه الآلية من ناحية أخرى على تشجيع البنوك التجارية على توفير التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتفادي الحذر الذي كانت تلتزمه البنوك تجاه تلك المشروعات. ومن خلال ما سبق، فإن الدراسة تتبنى فرضية مفادها "ان توافر برنامج متكامل لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في الجانب التمويلي يمنحها دورا اكثر اهمية في الاقتصاد العراقي".

ومن اجل اختبار صحة الفرضية من عدمها، تم تقسيم هذه الدراسة على النحو الاتي:

اولاً: الهيكل التمويلي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

1. المشكلات التمويلية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

2. البنوك التجارية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ثانياً: معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من البنوك التجارية.

ثالثاً: برنامج تمويل مقترح لمساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق.

1. إنشاء جهاز خاص بدعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ا. إنشاء هيئة خاصة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ا. إنشاء حاضنات الأعمال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ا. إنشاء شركة لتسويق منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

2. نظام تمويلي مقترح لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ا. شركات لضمان مخاطر قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ا. إنشاء صندوق لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

اولاً: الهيكل التمويلي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

تحتاج جميع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مختلف مستوياتها، سواء الجديدة منها أو القائمة، للتمويل المناسب والمهارات الإدارية الملائمة حتى تنمو وتحقق دخلاً وربحاً مقبولين، وقد أصبح تطور المشروعات الصغيرة يشكل مفتاحاً مهماً لخلق فرص العمل والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المتكافئة، وخصوصاً بالنسبة للفئات والمجتمعات الفقيرة والأقل حظاً.

كما أن هذه المشروعات تحتاج إلى التمويل في فترات حياتها بدءاً بتأسيس المشروع وانطلاقه، وأثناء تطويره وتنميته وتحديثه، وكذلك في حالة استعداد المشروع أو الصناعة إلى الانطلاق نحو الأسواق التصديرية، ناهيك عن حاجتها للتمويل في مجالات البحث والتدريب ومتابعة الأسواق ومسايرة تطورات الإنتاج، إضافة إلى الحالات التي يتعرض فيها المشروع لأي حدث استثنائي.



لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق

- ويمكن حصر مصادر هذا التمويل بصورة عامة على النحو الآتي¹:
1. المدخرات الشخصية لمالك المشروع أو إجمالي المدخرات العائلية.
 2. الاقتراض من البنوك التجارية، وذلك يتطلب وجود الضمانات والموجودات لدى المشروعات التي يشترطها البنك في منح القروض، ضمانا لاستردادتها.
 3. الاقتراض من البنوك المتخصصة في توجيه التمويل نحو قطاع معين (البنوك المتخصصة في تمويل القطاع الصناعي أو تمويل القطاع الزراعي، وما إلى ذلك).
 4. اللجوء إلى الأسواق المالية إذا كانت المشروعات تتمتع بقبول قانوني ومالي للدراج فيها.
 5. الاقتراض من مصادر أخرى تتمثل عادة في مؤسسات الإقراض المتخصصة، والتي تمنح القروض لغرض تشغيل المشروع، أي متخصصة في تمويل راس المال التشغيلي (العامل) للمشروع، وعادة ما تكون هذه المؤسسات مدعومة من قبل الحكومة.

ومن الجدير بالإشارة أن الإطار التمويلي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة غير محدد في العراق، إذ أن هذه المشروعات تُعامل في سوق الائتمان بالعراق بنفس الشروط التي تتعامل بها المشروعات الكبيرة، مما يقلل من فرصها للحصول على التمويل اللازم لها، لضعف قدرتها التنافسية أمام المشروعات الكبيرة في مجال الحصول على التمويل، وبخاصة ما تملكه المشروعات الكبيرة من ضمانات تقدمها للبنوك، وبالتالي فإنها تستحوذ الجزء الأكبر من ذلك التمويل، وتبرز مشكلة أساسية أمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة وهي الحصول على التسهيلات الائتمانية والقروض. وستم مناقشة هذه النقطة من خلال الآتي:

1. المشكلات التمويلية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة:
 1. ينجم عادة عن الأخطاء في الإدارة المالية للمشروع مشاكل تؤثر بشكل كبير على تمويلها وتنقسم هذه المشاكل إلى مجموعتين بحسب مصدرها، هما²:
 - I. مشكلات تمويلية داخلية: وتنشأ هذه المشكلات من خلال مصدرين رئيسيين هما:
 - 1) عدم وجود فصل بين الذمة المالية الخاصة بالفرد صاحب المشروع (أو الأفراد أصحاب المشروع) والذمة المالية الخاصة بالمشروع، بما يجعل الفرد يسمح لنفسه بالتعويض للعجز في ميزانيته الخاصة من ميزانية المشروع في بعض الأحيان، مما يؤدي إلى إحداث إرباك مالي للمشروع.
 - 2) إهمال معظم المشروعات الصغيرة والمتوسطة تجنب الإحتياطات المطلوبة التي تنص عليها القواعد المحاسبية والمالية، مما يقلل من مصادر التمويل الذاتية المتاحة للمشروع.
 - II. مشكلات تمويلية خارجية: وتأتي هذه المشكلات عندما تلجأ المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى المصادر الخارجية للتمويل في حالة عدم كفاية مصادر التمويل الذاتية المتاحة لها، وتتجسد تلك المشاكل بالصعوبات التي تواجهها هذه المشروعات والتمثلة بشكل خاص بالضمانات الخاصة بمنح القروض.

تركز المصارف التجارية والمؤسسات المالية الأخرى في منحها للقروض والتسهيلات الائتمانية على مسألة الضمانات التي تقدمها المشروعات لغرض حصولها على القروض، وذلك للحد من مخاطرة عدم السداد، وحيث أن معظم المشروعات الكبيرة لها القدرة اللازمة لتقديم تلك الضمانات، فيلاحظ أن المصارف توجه الجزء الأكبر من قروضها نحو تلك المشروعات مقابل الابتعاد عن اقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة لعجزها عن تقديمها الضمانات المطلوبة للحصول على القروض، باستثناء تلك المشروعات التي تحصل على دعم بشكل ضمان من شخصية معروفة أو لها سمعة وشهرة جيدة، ومعنى ذلك، أن حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على القروض والتسهيلات الائتمانية سيكون أسهل بكثير في حالة امتلاكها الضمانات أو في حالة كفالة تلك المشروعات من جهة معينة.

وسيتيم التركيز على العلاقة الائتمانية بين البنوك التجارية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، إذ تشكل تلك العلاقة العمود الفقري للهيكل التمويلي لهذه المشروعات.



لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق

2. البنوك التجارية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تمثل القروض المصرفية المصدر الأساسي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم، ومصدر هذه القروض عادةً البنوك التجارية، ولذلك فإن لها دور مهم جداً في مجال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ويتمثل هدف هذه البنوك في تعظيم أرباحها مما يدفعها إلى البحث عن أعلى عائد ممكن للقروض التي تمنحها، والاحتفاظ باحتياطيات وسيولة مناسبة، والجمع بين هذه الأهداف يتم عادةً من خلال إيجاد المقترض الجيد القادر على دفع سعر فائدة أعلى، وغير قابل للتعثر مما يعني بأن البنوك تتطلع إلى استثمار ذو جودة عالية وبمعدل عائد مرتفع³ وهذا لا يتلائم ووضع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

لذا، عادة ما تتدنى مساهمة البنوك التجارية في توفير التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ولا بد من إعادة التذكير هنا بأن البنوك التجارية عادةً ما تلجأ إلى الإقراض قصير الأجل بصورة عامة ومتوسط الأجل نوعاً ما، في الوقت الذي تحاول فيه الابتعاد بقدر الإمكان عن توفير وتقديم الائتمان طويل الأجل، لذلك فإن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تواجه صعوبات في الحصول على التمويل من البنوك التجارية، ذلك أن تلك المشروعات تحتاج للائتمان طويل الأجل الذي تفضل البنوك التجارية - على الأغلب - عدم اللجوء إليه، تخوفاً من عدم قدرة هذه المشروعات على توفير الضمانات اللازمة التي يطلبها البنك⁴.

المشكلة الرئيسية التي تواجه البنوك وتمنعها من توفير التمويل المطلوب للمشروعات الصغيرة والمتوسطة هي مشكلة اختلاف المعلومات في سوق الائتمان وعدم وضوحها ولاسيما بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وبخاصة في الاقتصاد العراقي، إذ لا توجد جهة مركزية توثق كافة المعلومات والبيانات الخاصة بتلك المشروعات، كما وتظهر هذه المشكلة كون صاحب المشروع هو أفضل من يعرف عن مقومات وعوامل نجاح وفشل مشروعه من أي طرف آخر حتى ولو كان البنك، ولا بد من الإشارة إلى أن تحليل تمويل هذا النوع من المشروعات قائم على أساس افتراضي نظراً لقلّة وندرة المعلومات المتوفرة عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إذ أنها غير موثقة بشكل مناسب لغياب الجهة المختصة بتوثيق جميع المعلومات الخاصة بهذه المشروعات⁵. وهذا الوضع يختلف بشكل جذري في المشروعات الكبيرة نظراً لتوفر البيانات المالية المنشورة، وبالتالي فإن مشكلة البنك هنا هي حول قدرة وإمكانية البنك التمييز بين المقترض الجيد وغير الجيد (الضعيف).

وتظهر اختلاف المعلومات في سوق الائتمان مشككتين رئيسيتين هما:

المشكلة الأولى: الاختيار الخاطيء: تعرف بأنها عدم قدرة البنك على التمييز بين نوعين من المقترضين الجيد والضعيف، مما يخلق للمقترض الضعيف أحياناً (السيئ) حوافز لإظهار نفسه على أنه مقترض جيد.

المشكلة الثانية: مشكلة المخاطرة الأخلاقية التي تظهر عندما يكون نجاح المقترض مرهون ومرتبطة بمجموعة من الجهود غير الممكن مراقبتها بكفاءة، فقد يكون المقترض غير جدي في طرح هذا الموضوع.

أذن لا بد من توافر عوامل تظهر الوضع الحقيقي للمقترض، ومن أبرز هذه العوامل هي حجم الضمانات التي يقدمها المقترض للبنك التي عادةً يعجز المشروع الصغير من تقديمها، وقدرته على تحمل كلفة القروض والمتمثلة بسعر الفائدة، والتي لها دور مميز في تصميم عقد منح الائتمان، فالمقترض الجيد لديه القدرة والرغبة على تقديم ضمانات عالية ودفع سعر فائدة أقل لنقته العالية بمشروعه وإمكانات نجاحه بصورة جيدة، في حين أن المقترض الضعيف (السيئ) يرفض رهن ضمانات بقيمة عالية جداً ولكنه يقبل دفع سعر فائدة مرتفع وهذه عبارة عن مؤشرات تستخدم في تصميم العقد الائتماني وكذلك في كشف الحقيقة أمام موظفي الائتمان في البنوك.

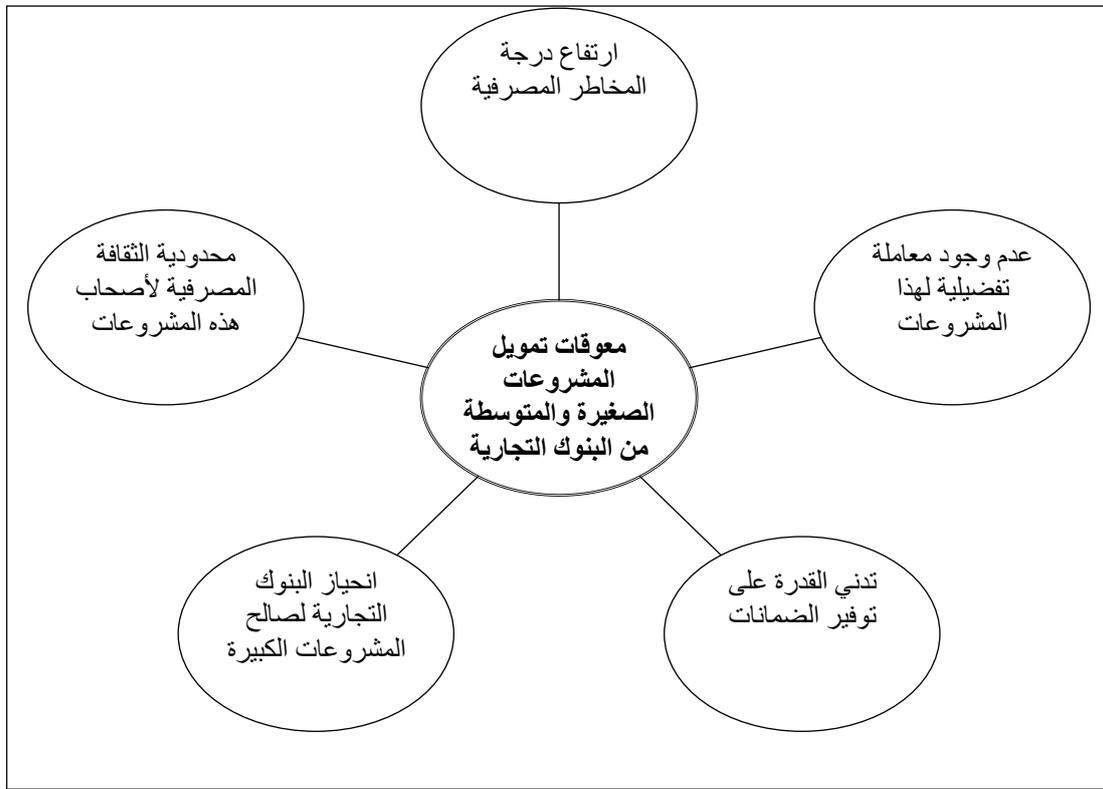
ومن هنا تظهر أهمية الضمانات ودورها في عملية توفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي كيف تستطيع هذه المشروعات توفير احتياجاتها التمويلية في ظل غياب البنوك والضمانات معاً، فكان لا بد من تدخل الحكومة هنا لتوفير بديل مناسب عن هذه الضمانات وهو انشاء مؤسسة أو هيئة لضمان مخاطر القروض الممنوحة لهذه المشروعات والتي تتم ضمن برنامج متكامل لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة تشترك به الحكومة مع مؤسسات التمويل ومنظمات المجتمع المدني ذات العلاقة، وهذا ما تهدف إليه الدراسة.



لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق

ثانياً- معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من البنوك التجارية يمكن تفسير محدودية مساهمة البنوك التجارية في توفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بعدة عوامل والتي تمثل المعوقات الرئيسية التي تواجهها هذه المشروعات عند طلبها للتمويل، ومن أبرزها:

1. ارتفاع درجة المخاطر المصرفية المرتبطة بإقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة مقارنة مع الإقراض العادي، وعادةً ما تلجأ البنوك إلى الابتعاد عن أي نوع من أنواع المخاطر المصرفية، وتكتنف المشروعات الصناعية الصغيرة تحديداً، والمتوسطة بصورة عامة مخاطر تكفي لابتعاد البنوك التجارية عن إقراضها⁶.
 2. تدني الضمانات اللازمة والكافية التي تقبلها البنوك التجارية لتقديم القروض، وهذا يؤدي إلى تراجع حجم الائتمان المقدم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وعدم قدرة هذه المشروعات على توفير الضمانات التقليدية اللازمة يمثل معوق كبير امام هذه المشروعات للحصول على التمويل اللازم.
 3. عدم قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة غالباً على توفير البيانات والسجلات المحاسبية الضرورية اللازمة لتقديمها للبنك في حال الرغبة بالحصول على التمويل⁷.
- شكل (1) اهم معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من البنوك التجارية



المصدر: من اعداد الباحث.



4. انحياز البنوك التجارية لصالح المشروعات الكبيرة، حيث يوجد بينها في أغلب الأحيان روابط ومصالح مشتركة، وتأخذ هذه الروابط شكل الإدارة المشتركة والملكية المشتركة، والصفقات المشتركة أيضاً.
5. الصعوبة التي تواجه البنوك التجارية في محاولتها لتسييل موجودات هذه المشروعات نظراً لانخفاضها من جانب، والاعتبارات الاجتماعية من الجانب الآخر.
6. محدودية الثقافة المصرفية لدى أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد دفعهم ذلك للابتعاد عن البنوك للحصول على التمويل اللازم لمشروعاتهم.
7. وهناك عوامل أخرى، تتمثل في عدم وجود معاملة تفضيلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من البنوك التجارية، سواء في سعر الفائدة أو فترات السداد، وعدم سلامة الهيكل التمويلي لهذه المشروعات، إضافة إلى ضعف خبرتها في مجال إدارة الأعمال.

وعليه، تتجه البنوك التجارية على الأغلب نحو توجيه الائتمان للمشروعات الكبيرة، وغالباً ما يتركز هذا في مجال الحسابات الجارية المدينة، والقروض البنكية المجمعة، وكلاهما مستهدف نظراً لتدني مستوى المخاطرة فيهما.

ثالثاً- برنامج تمويل مقترح لمساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق

تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق من مشكلات عديدة، ومنشأ هذه المشكلات يرجع في الغالب إلى ضعف إمكانيات تلك المشروعات الإدارية والتقنية والتمويلية، مما يجعلها في حاجة إلى من يعينها على مواجهة تلك المشكلات، لذا يكون من الضروري التفكير في إنجاز بعض المتطلبات التنظيمية الأساسية لمساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مواجهة مشكلاتها ومساندتها لرفع قدرتها التنافسية في الأسواق، على أن تكون هذه المتطلبات جزء من برنامج وطني شامل يعد لدعم تلك المشروعات، وقبل مناقشة ذلك، نجد من الضروري أن نستعرض بعض أهم التجارب الدولية والعربية الرائدة في هذا المجال والتي يقوم الجدول (1) بتجسيدها، حيث يشير إلى تجارب بعض الدولة واساليب دعمها واسنادها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن تسجيل الملاحظات الآتية:

1. تعد مصر الدولة الأولى التي تقدم الرعاية والدعم لمساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إذ أن مساندها شاملة لكل أوجه الدعم للمشروعات من تشكيل هيئة داعمة للمشروعات تتمثل بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والصندوق الاجتماعي للتنمية وهذا الصندوق يمثل الهيئة الخاصة بتمويل المشروعات، فضلاً عن ذلك فهناك شركة الضمان الائتماني الممنوح لهذه المشروعات، ثم هناك الجمعية المصرية لحاضنات المشروعات الصغيرة التي تهين كل مستلزمات إقامة المشروعات الصغيرة واحتضانها، بالإضافة إلى مؤسسات دعم لتسويق منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة.



جدول (1) الهيئات الداعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لبعض اهم التجارب الدولية

1	الهيئات الداعمة للمشروعات الصغيرة	2	هيئات تمويل المشروعات الصغيرة	3	هيئات ضمان مخاطر انتمان المشروعات الصغيرة	4	حاضنات المشروعات الصغيرة	5	دعم التسويق في المشروعات الصغيرة
مصر	1- وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية 2- الصندوق الاجتماعي للتنمية	الصندوق الاجتماعي للتنمية	شركة ضمان الائتمان	الجمعية المصرية لحاضنات المشروعات الصغيرة	1- دعم التصدير 2- دعم المشتريات الحكومية	1- استراتيجية تنمية الصادرات 2- دعم المشتريات الحكومية			
اليابان	عدة جهات داعمة	1- جمعية التمويل الاهلية 2- جمعية تمويل الصناعات الصغيرة 3- البنك المركزي للتجارة والصناعة	يوجد 50 هيئة لضمان القروض منتشرة في المدن اليابانية		1- دعم التصدير 2- دعم التسويق والتعاقدات				
الهند	1. جهاز إدارة الصناعات الصغيرة والحرفية. 2. مجلس التنمية الصناعية	1. الجهاز القومي للصناعات الصغيرة 2. جهاز تنمية الصناعات الصغيرة 3. بنك الهند للتنمية الصناعية			1. تنمية التعاقد من الباطن 2. سياسة التمييز السعري				
كوريا	هيئة تدعيم الصناعات الصغيرة والمتوسطة	بنك متخصص للصناعات الصغيرة والمتوسطة			1 - دعم التصدير 2 - تخفيض الضرائب				
الولايات المتحدة	وزارة منشآت الأعمال الصغيرة (SBA)		مكاتب لضمان مخاطر الائتمان موزعة على مختلف المدن الأمريكية	1 - مركز ابتكار الأعمال 2 - حاضنة جامعة أوستن للتكنولوجيا 3 - حاضنة وادي السليكون					
المملكة العربية السعودية	1- مراكز دعم المنشآت الصغيرة بالتجارية 2- عدة وزارات مركزية	بنك التسليف السعودي							
سنغافورة	1- مكتب المشروعات الصغيرة (SEB) 2 - المجلس الوطني للإنتاجية 3 - مجلس تنمية التجارة								
بنجلادش		بنك جرامين (بنك الفقراء)							
اليمن		البنك الصناعي اليمني							
تركيا		مكتب الائتمان التركي							
الأردن		الشركة الأردنية لضمان القروض							
بريطانيا		حاضنات الاقطاب التكنولوجية							

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على:

- 1- الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، منتدى الرياض الاقتصادي، "المنشآت الصغيرة محركات أساسية لنمو اقتصادي منشود"، الرياض، تشرين الاول، 2003.
- 2- حسين عبد المطلب الأسرج، "المشروعات الصغيرة ودورها التتموي في مصر"، دراسة منشورة على الموقع الاتي: [http://mpr.a.ub.uni-](http://mpr.a.ub.uni-muenchen.de/2763/1/mpra_paper_2763.pdf)

[muenchen.de/2763/1/mpra_paper_2763.pdf](http://mpr.a.ub.uni-muenchen.de/2763/1/mpra_paper_2763.pdf)

- 3- مسعداوي يوسف، "التجارب الدولية في مجال تأطير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، دراسة منشورة على الموقع الاتي:

<http://www.scribd.com/doc/8479750/>



2. تأتي بالدرجة الثانية اليابان، فهناك العديد من الهيئات الداعمة لهذه المشروعات، فضلا عن هيئات مختلفة لتمويلها اضافة الى نحو 50 هيئة لضمان القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، انظر جدول (1).
3. كما يمكن ملاحظة ان هذا الدعم ليس فقط على مستوى البلدان النامية بل على الدول المتقدمة مثل اليابان والولايات المتحدة، كما انها تولي اهتمام اكثر من الدول النامية باستثناء مصر.
4. اما بالنسبة على مستوى الدول العربية فهناك تجارب عديدة متمثلة في تجربة السعودية والاردن واليمن، الا انها لا ترقى الى مستوى التجربة المصرية.

من خلال دراسة التجارب السابقة يمكن تحديد اهم المتطلبات اللازمة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق والمساعدة لها، والتي تمثل منظومة من الهيئات والمؤسسات الراعية لهذه المشروعات وذلك على النحو الاتي:

1. إنشاء جهاز خاص بدعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
2. نظام تمويلي مقترح لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

1. إنشاء جهاز خاص بدعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تبرز أهمية التفكير بجدية في إنشاء جهاز خاص بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتنميتها في العراق، خاصة مع تزايد المشكلات التي تواجه تلك المشروعات من جهة، والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها الاقتصاد العراقي من جهة اخرى، ويتكون هذا الجهاز من مجموعة من الهيئات يمكن من خلالها اعطاء دفعة قوية لهذه المشروعات، ويتضمن من الهيئات الاتية:

- I. إنشاء هيئة خاصة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- II. إنشاء حاضنات الأعمال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- III. إنشاء شركة لتسويق منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

I. إنشاء هيئة خاصة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تتولى هذه الهيئة التنظيم العام للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتشرف على تنفيذ استراتيجية تضعها الدولة بالتعاون مع القطاع الخاص واتحاد الصناعات العراقي واتحاد رجال الاعمال والغرف التجارية ومنظمات المجتمع المدني الاخرى ذات العلاقة والمنظمات العالمية المتخصصة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتعالج الهيئة كافة الأمور المتعلقة بالمشروعات الصغيرة، كما تتولى عملية وضع الحلول الملائمة للمشاكل التي قد تطرأ عند تنفيذ تلك الاستراتيجية⁸، ويقتصر عملها على المستوى المركزي في الدراسات والبحوث ووضع المعايير والدعم وإعداد البرامج المختلفة لتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومن ثم يقتصر دور إدارة الهيئة على أعمال التخطيط والإشراف والرقابة والتوجيه. ويمكن ان يكون للهيئة فروع في مختلف مناطق ومحافظات العراق تتولى كل في نطاقها الجغرافي الجانب التنفيذي من نشاط الهيئة، ويتضمن منح التراخيص وتقديم برامج الدعم والمشورة على المستوى الإقليمي⁹.

ويمكن تصور مهام هذه الهيئة في المجالات الاتية:

- (1) تأسيس منظومة المعلومات: العمل على توفير قاعدة بيانات Data Base متخصصة ومتكاملة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الموجودة في العراق، وتصنيفها على شكل قطاعات ومستويات يمكن من خلالها دراسة أوضاع هذه المشروعات، وذلك بتقسيمها الى مجموعات حسب التقنيات المستخدمة فيها، وكفاءة العاملين بها وعددهم، والطاقات الإنتاجية العاطلة وما الى ذلك، ومن ثم تحديد المشاكل التي تعاني منها ومناقشة ذلك مع الأجهزة الحكومية المختصة واتحاد الصناعات والغرف التجارية ومنظمات المجتمع المدني ذات العلاقة، وحتى يمكن توفير هذه القاعدة من البيانات والمعلومات يكون من الضروري القيام بالمهام الاتية¹⁰:



- أ. تحديد تعريف موحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومفهومها، بحسب مراحل التنمية الاقتصادية في العراق.
- ب. تحديد موقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خطة التنمية الاقتصادية ومدى مساهمتها فيها، فضلا عن دورها الاجتماعي في العراق ولاسيما في ظل الظروف الراهنة.
- ج. انشاء بنك معلومات عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق، لتوفير البيانات والمعلومات لهذه المشروعات عن الاسواق والمواد الاولية والاسعار وما الى ذلك¹¹.
- (2) الاستشارات والدراسات والتدريب: تقديم خدمات المشورة الاقتصادية والنصح المالي لهذه المشروعات سواء بالنسبة للمشروعات القائمة أو التي يعتزم إنشاؤها، بالتعاون مع الأجهزة الحكومية المختصة ومنظمات المجتمع المدني ذات العلاقة، وذلك بتعريفها بالبيئة الاقتصادية والقانونية والإدارية المحيطة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق، ومن بين اهم الخدمات التي ينبغي تقديمها هي على النحو الاتي:
- أ. خدمات دراسة المشاريع والمساعدة في اختيار الفرص الاستثمارية.
- ب. التدريب على اعداد دراسات الجدوى المالية والاقتصادية للمشروع¹²، ويمكن هنا إعداد نماذج لدراسات جدوى أولية لبعض المشروعات الصغيرة والمتوسطة لخدمة المستثمرين الجدد، بل ويمكن إجراء دراسات الجدوى لهذه المشروعات للتأكد من أهميتها والموافقة عليها.
- ج. خدمات استشارية وتقديم معلومات في مجال تحديد الفرص التسويقية المتاحة في السوق المحلية، وتحديد مصادر الحصول على عناصر الانتاج من الآلات والمعدات ومستلزمات الانتاج، فضلا عن الاستشارات القانونية التي تحيط بالمشروع.
- د. حصر الاحتياجات التدريبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتلبيتها من خلال إعداد برامج دورات تدريبية مفصلة من قبل المتخصصين بالاستعانة باساتذة الجامعات لتغطية هذه الاحتياجات.
- (3) التنسيق والاندماج: لا بد وان تساهم هذه الهيئة في عملية دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق عن طريق فتح التعاون والمشاركة فيما بينها وكذلك فيما بينها وبين الجهات الأخرى وذلك على النحو الاتي:
- أ) اقتراح قيام شكل من أشكال التنسيق والتضامن فيما بين مجموعة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لتكوين مجموعات تمتلك قوة تفاوضية لمناقشة احتياجاتها ومشاكلها مع الجهات ذات العلاقة، ويجب أن يساند الجهاز المقترح هذه المجموعة حتى يستقر هذا الشكل من التنسيق¹³.
- ب) تشجيع عملية اندماج هذه المشروعات في وحدات أو كيانات اقتصادية أكبر حجما مما يقوي مركزها التنافسي، وترفع من قدرتها التنافسية في الاسواق المحلية والدولية، ويكون ذلك بعد دراسة دقيقة من جانب الجهاز المقترح تؤكد سلامة الإندماج بين هذه المجموعة من المشروعات الصغيرة¹⁴.
- ج) إجراء الاتصالات بالمؤسسات الاقتصادية والتمويلية الدولية ذات الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، للتعرف على إمكانات استفادة تلك المشروعات من برامج الدعم الفني والمالي وبرامج التدريب التي تقدمها هذه المؤسسات الدولية.
- د) القيام بعمليات الربط والتنسيق بين الجهات الحكومية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة متى كان ذلك ضروريا.
- هـ) تسهيل عملية الربط والتكامل فيما بين هذه المشروعات والمشروعات الكبيرة، وذلك من خلال تحديد اوجه الارتباطات الامامية والخلفية فيما بينها.
- (4) الحماية: اقتراح ما يلزم من سياسات وأدوات تكون ضرورية لحماية وتشجيع هذه المشروعات، خاصة في أنشطة الصناعات الحرفية والمهنية والتجارة الداخلية والتوزيع.



لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق

وخلاصة القول، يقوم هذا الجهاز بدور الراعي الاول للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق وذلك بتعاون الجهات ذات العلاقة من الاجهزة الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني من اتحاد رجال الاعمال والصناعات وغرفة التجارة وغيرها، والمحل بعين ثاقبة لأنشطة هذه المشروعات، بحيث يكون الداعم لها وبخاصة في المراحل الاولى من انشائها، الى الحد الذي تستطيع ان تواجه وتنافس المشروعات الاخرى، كما انه يعطي صور واضحة تماما عن طبيعة هذه المشروعات والسوق التي تعمل بها وذلك من خلال رسم خريطة للمشروعات تعكس مستواها التكنولوجي والتقني ودرجة توزيعها الجغرافي بحسب مناطق العراق، وبحسب القطاعات الاقتصادية، مما يعطي للمتتبع لهذه المشروعات الرؤيا الواضحة عن كل ما يحيط بها، فضلا عن الفرص الاستثمارية المتاحة في السوق العراقية، وبالتالي يستطيع ان يحدد وجهته الاستثمارية.

II. إنشاء حاضنات الأعمال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

تتولى الهيئة الخاصة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إنشاء عدد من حاضنات الاعمال التي تضم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع الاجهزة الحكومية والجامعات العراقية ومنظمات المجتمع المدني ذات العلاقة، وهذه الحاضنات تركز على المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات الاهمية الاقتصادية والاجتماعية، التي تتلائم والامكانيات المتاحة في العراق من حيث المواد الاولية والمهارات المتوفرة من العمالة، بحيث ان تلك الحاضنات توفر البيئة الاقتصادية والادارية والقانونية المناسبة لعمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من حيث البنى التحتية والحماية وما الى ذلك، المراد منها توفير منتجات ذات الجودة عالية التي يمكن ان تغطي جانب من الطلب المحلي الذي يتم على اساسه الإحلال محل الواردات أو على أساس التصدير للخارج، ويمكن ان تبنى ايضا، المشروعات المبتكرة والعالية التقنية بحيث تكون دعم للقطاع الخاص، والتي من شأنها ان تكون احدى القنوات الرئيسية لمعالجة الاختلالات الاقتصادية وحتى الاجتماعية في العراق وذلك من خلال ما توفره من فرص للعمل المنتج وامتصاص البطالة¹⁵.

ومن الضروري أن تعمل الحاضنة على أساس اقتصادي، بحيث تحقق عائد اقتصادي مناسب يسمح لها بالاستمرار حتى تنمو مشروعات الحاضنة وتخرج لتحل محلها مشروعات أخرى وتستمر على هذا النهج دوريا.

وعليه فان هذه المشروعات يجب ان تخضع لخطة يمكن بعدها لمشروعات الحاضنة أن تستقل وتخرج من مظلة الحاضنة وتعتمد على قواها الذاتية في المستقبل لتحل محلها مشروعات صغيرة ومتوسطة اخرى وهكذا، بمعنى ان الحاضنة تحتضن المشروعات لمدة معينة من الوقت ولاسيما خلال السنوات الاولى الحرجة من عمر المشروع وزيادة فرصة النجاح من خلال استكمال النواحي الفنية والادارية بتكلفة مناسبة ودفع صاحب المشروع الى التركيز على جوهر العمل الى حين ان تستطيع العمل بشكل تنافسي.

ومن ابرز أهداف حاضنات المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي الاتي:

- 1) تطوير الافكار الجديدة المبتكرة والابداعية، بحيث توفر كافة انواع الدعم للمشروعات المبتكرة، بمعنى مساعدة اصحاب الابتكارات والاختراعات في تحويل أفكارهم إلى منتجات قابلة للتسويق¹⁶.
- 2) توفير خدمات الأبحاث والمعرفة والتدريب، والخدمات الإرشادية والتسهيلات العلمية، لرفع كفاءة هذه المشروعات ليرقى الى المستويات الدولية المماثلة.
- 3) توفير البيئة المناسبة لفرص العمل المنتج، وللاستثمارات المربحة التي تدعم من مسيرة الاقتصاد الوطني، وبذلك يمكن ان تقدم هذه الحاضنات مشروعات قوية قادرة على الاستمرار والتطور.
- 4) توفير الدعم والتمويل الفني والتكنولوجي، ومنحها الرعاية حتى تنمو وتتوازن.
- 5) رفع قدرة المشروعات على استخدام التكنولوجيا المتطورة، وزيادة التركيز التكنولوجي في المشروعات الصغيرة.
- 6) تحقيق الترابط والتكامل بين المشروعات الصغيرة والجامعات ومراكز البحوث ومنظمات المجتمع المدني ذات العلاقة، من خلال تحويل البحوث والدراسات الى مشاريع حقيقية ومنتجات يمكن تسويقها.



لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق

III. إنشاء شركة لتسويق منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يعد إنشاء شركة متخصصة في مجال تسويق منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحت عنوان "الشركة العراقية لتسويق منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، ضرورة حتمية لاستكمال برنامج الدعم الذي تقوم به الحكومة وبالتعاون مع منظمات المجتمع المدني ذات العلاقة لهذه المشروعات، تأخذ على عاتقها تصريف منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السوق المحلية والعالمية وذلك من خلال قيامها بتنظيم المعارض المحلية والمشاركة في المعارض الدولية. كما تقوم هذه الشركة طرح الفرص التسويقية المتاحة أمام أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإعداد دراسات عن الأسواق المحلية والدولية ومتطلبات التسويق لها، فضلا عن تقديم الاستشارات التسويقية ومعاونة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على إعداد وتنفيذ الخطط والبرامج التسويقية، كما يمكن ان تبدأ الشركة عملها في احد القطاعات الاقتصادية ثم تنتشر في باقي القطاعات الأخرى، وتنتهي بشركة قابضة تتبعها شركات تسويقية متخصصة قطاعيا¹⁷، وذلك بحسب الاستراتيجية المعتمدة.

ولابد ان تعمل هذه الشركة على أساس اقتصادي وبأسلوب ومنهج تجاري، حيث تتولى توفير المعلومات التسويقية وزيادة التعاقدات بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبين المشروعات الكبيرة من القطاع العام والخاص، كما تتبع لها فروع منتشرة في مختلف مناطق العراق.

اذ ان المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق تعاني من عدم وجود سياسة تسويقية واضحة المعالم محددة الخطوات، ناهيك عن نقص المعلومات التسويقية، وغموض المنافذ التسويقية، وعدم وجود تنسيق وارتباط فيما بين مخرجات هذه المشروعات مع مدخلات المشروعات الكبيرة، فضلا عن انخفاض عدد المعارض المتخصصة لهذه المشروعات، ومن جهة اخرى انخفاض مساهمة هذه المشروعات في المعارض بشكل عام.

ومن اهم اهداف شركة تسويق منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة الاتي:

- 1) خلق الطلب على منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بتحديد الفرص التسويقية المتاحة في الاسواق المحلية والدولية، وذلك من خلال بناء قاعدة بيانات تسويقية محلية ودولية¹⁸، تتضمن تقدير حجم الطلب على منتجات هذه المشروعات والعرض المتاح وصولا الى تقدير حجم فجوة الطلب.
- 2) تقديم خدمات تسويق متخصصة واستشارات تسويقية، مع اقتراح سياسات التسويق الملائمة لكل مشروع بحسب القطاع الذي تنتمي اليه.
- 3) المساعدة على تطبيق أساليب التسويق والتقنيات الحديثة، وتسهيل الربط فيما بين هذه المشروعات والمشروعات المماثلة في الاسواق الدولية، الامر الذي ييسر عملية دراسة الاسواق الخارجية، والمعرفة بأساليب الانتاج الحديث.
- 4) دعم التعاقدات بين المشروعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، وكذلك بين القطاع الحكومي وبين هذه المشروعات، اضافة الى توفير مشروعات مساندة للنقل والتخزين والتوزيع.
- 5) تأهيل الكوادر العاملة في القطاع وتدريبها على مهارات التسويق والبيع.

2. نظام تمويلي مقترح لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تعد مسألة الحصول على التمويل من أهم المشكلات التي تعاني منها المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق، وتتجسد تلك المشكلة في وجود صعوبات واضحة في حصولها على القروض والتسهيلات الائتمانية من البنوك التجارية ومن مؤسسات التمويل المتخصصة، وتظهر هذه المشكلات عندما تلجأ تلك المشروعات الى المصادر الخارجية للتمويل في حالة عدم كفاية مصادر التمويل الذاتية المتاحة لها.

اذ يلاحظ ان البنوك التجارية والمؤسسات المالية الاخرى تصر بعدم منح المشروعات الصغيرة والمتوسطة قروضا او تسهيلات ائتمانية ما لم تكن هذه المشروعات تمتلك ضمانات معينة او ذات سمعة جيدة أو بضمان شخصية معروفة، وحتى لو استطاعت المشروعات الصغيرة والمتوسطة أن توفر الضمانات التي تطلبها البنوك التجارية، فإنها ستتحمل تكلفة مرتفعة للتمويل، فضلا عن الشروط الاخرى التي تفرضها هذه البنوك، بحيث لم تستطع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الايفاء بها.



لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق

لذلك ينبغي التفكير بشكل جدي في إنشاء وتأسيس صندوق متخصص يتحمل مسؤولية تمويل تلك المشروعات ممكن ان يكون تحت اسم "صندوق تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، ويتولى مسؤولية تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية بفائدة مناسبة لهذه المشروعات وفي جميع القطاعات الاقتصادية، كما يمكن ان يكون مسؤول عن تنفيذ ودعم اي برامج تقترح لمساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة مالياً وفنياً من الدولة او من المؤسسات الدولية في العراق، كما لا بد وان تستكمل هذا الاجراء بانشاء برنامج لضمان مخاطر القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك على النحو الاتي:

- I. شركات لضمان مخاطر قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- II. إنشاء صندوق لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

I. شركات لضمان مخاطر قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة

نظراً لأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومساهمتها الفعالة في الاقتصاد الوطني، عملت دول عديدة متقدمة ونامية على زيادة فعالية وكفاءة هذه المشروعات خصوصاً فيما يتعلق منها بالمجال التمويلي، وتم ذلك من خلال المساهمة أو العمل على ايجاد برامج أو مؤسسات وشركات ضمان مخاطر القروض الممنوحة لهذه المشروعات، وكان بعضها بالتعاون ما بين القطاعين العام والخاص.

ولتسليط الضوء على فقرات هذا البرنامج، يتم مناقشة النقاط الاتية:

- 1) أسباب إنشاء برامج ضمان القروض الصغيرة.
- 2) أهداف برامج ضمان القروض الصغيرة.
- 3) تجارب بعض الدول في مجال ضمان مخاطر القروض الصغيرة.
- 4) آلية العمل في شركات ضمان القروض الصغيرة.

1) أسباب إنشاء برامج ضمان القروض الصغيرة

الفكرة الأساسية من استحداث برامج لضمان مخاطر القروض الموجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، هي خلق نوع من التوازن بين حجم القروض الموجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من جهة، والكبيرة من جهة أخرى، والعمل على الحد من تحيز البنوك التجارية والمؤسسات المالية ومحابياتها لصالح المشروعات الكبيرة، وسهولة تعاملها مع البنك، بالإضافة لقدرتها على توفير الضمانات المطلوبة، بعكس المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تعجز عن توفير هذه الضمانات، وعن الوفاء بالتزاماتها وذلك نظراً لتدني موجوداتها وقدرتها المالية.

ومن هنا جاء أهمية اقتراح برنامج ضمان القروض من اجل دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات الجدوى الاقتصادية، نظراً لأهمية هذه الشريحة ومساهمتها في الناتج القومي.

اذ تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من صعوبات في ترتيب معاملاتها مع البنوك والمؤسسات المالية، وقد ظهر ذلك من خلال توجه البنوك التجارية والمؤسسات المالية نحو تفضيل التعامل مع المشروعات الكبيرة لافتقار المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى أسس المعاملات المصرفية، وارتفاع درجة المخاطرة في التعامل معها¹⁹.

ولتجاوز المعوقات التي تمنع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الحصول على التمويل اللازم لها، جاء إنشاء برامج ضمان مخاطر القروض الموجهة لها، على أساس قيام هذه البرامج بتوفير الضمانات تشجيعاً للبنوك التجارية على إقراض المشروعات المستهدفة بعد التحقق من جدواها الاقتصادية.

وعليه، فإن الاهتمام بالمشروعات المستهدفة من قبل برنامج ضمان القروض، يأتي من حقيقة دور وأهمية هذه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية في العراق، وهذا يتطلب تأسيس هيئة او شركة خاصة لضمان مخاطر القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى، ويتم تحديد راس مال الهيئة، والجهات المنضوية تحتها، واهدافها والالية التي تعمل بها، وهذه الهيئة تختلف بشكل كلي عن شركة الكفالات المصرفية التي اسست في الاونة الاخيرة²⁰ والتي تتولى مهمة ضمان القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تتراوح ما بين 5-250 الف دولار، وبرز ذلك الاختلاف هو ان هذه الهيئة تقع ضمن برنامج متكامل لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق والذي يشمل المشروعات المتناهية في الصغر، فضلا عن ذلك فلا ضير من ان تكون شركة الكفالات المصرفية جزء من ذلك البرنامج وبحسب شروط عمل البرنامج نفسه.

2) أهداف برامج ضمان القروض الصغيرة



لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق

تصمم برامج ضمان مخاطر القروض الموجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتنشأ لتحقيق مجموعة من الأهداف، يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولاً: توفير الضمانات اللازمة: وذلك من خلال النقاط الآتية

- (1) تعمل هذه البرامج على توفير الضمانات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى، لتغطية مخاطر قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة تغطية كلية أو جزئية، والموجهة أساساً لتمويل الموجودات الثابتة أو لتمويل رأس المال التشغيلي، أو كلاهما معاً، لتأسيس تلك المشروعات أو توسيعها بغية رفع كفاءتها الإنتاجية والتسويقية بهدف خلق فرص العمل المناسب لها.
- (2) تعمل هذه البرامج على تخفيف شروط البنوك والمؤسسات المالية الأخرى المطلوبة لتوفير الضمانات من قبل المشروعات، التي تكون غالباً عاجزاً عن توفير هذه الضمانات.
- (3) القيام بأعمال إعادة الضمان والحصول على ضمان مقابل لجميع المخاطر أو لمخاطر محددة والمتعلقة بالقروض التي تقوم الشركة بضمان تغطيتها، فمثلاً تغطية المخاطر في مجال انتمان الصادات.

ثانياً: تسهيل عملية الحصول على التمويل: ويتم ذلك بشكل رئيسي عن طريق ما يأتي:

- (1) تسهيل حصول المشروعات الصغيرة على التمويل من جهات التمويل المختلفة، والسماح للمشروعات ذات السمعة والمعاملة الجيدة بالحصول على الائتمان بسهولة، مع إمكانية التوسع في قيمة القرض²¹.
- (2) توفير أسس واضحة ومنظمة للإقراض بدون الحاجة لإجراءات مستندية طويلة ومتداخلة، بمعنى تبسيط إجراءات الحصول على الائتمان وتسهيلها، بما يكفل سرعة تنفيذ المعاملة، انظر شكل (2).

ثالثاً: المساهمة في اعداد الدراسات والدورات التدريبية

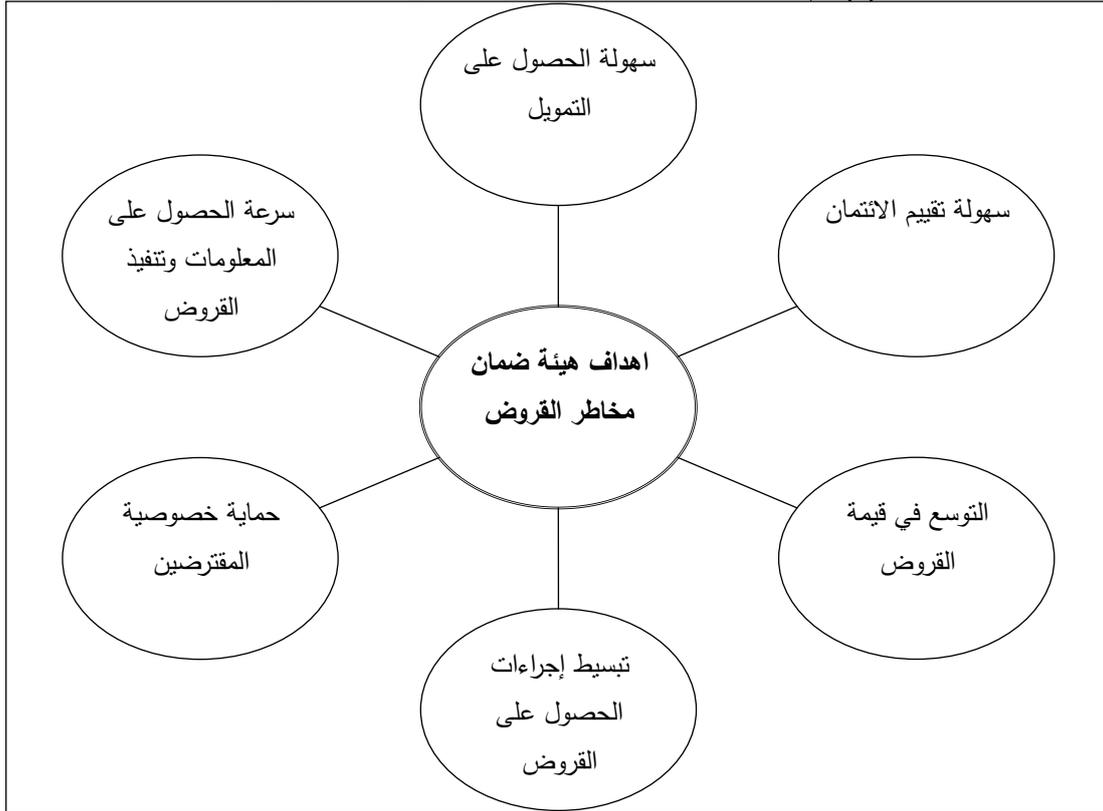
- (1) إجراء دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، لمعرفة مدى الجدوى من انشائها والجدوى أيضاً من اقراضها، وذلك لغرض تقييم الائتمان.
- (2) تطوير وسائل ونماذج مستحدثة من أجل التدريب على استخدام السبل العلمية الصحيحة لدراسات الجدوى والعمليات الإنتاجية والتسويقية، والتي تتطلب البحث عن المعلومات والبيانات اللازمة لإقامة المشروعات وعملية اقراضها.

رابعاً: العمل على اقتسام المخاطر والخسائر

- (1) تغطية جزء من الخسائر الناجمة عن أي حالة تعثر للعميل المقترض، الذي لا يتمكن من السداد، وفي مثل هذه الحالة فإن هذه البرامج تعمل على تشجيع البنوك والمؤسسات المالية على إقراض أصحاب هذه المشروعات.
- (2) تقوم هذه البرامج على اقتسام المخاطر فيها بين البنك أو المؤسسة المالية ومؤسسة الضمان، حيث تعمل على توفير الضمان للمشروعات ذات الجدوى الاقتصادية، التي لا يقدر أصحابها على الحصول على التمويل نظراً لعدم قدرتهم على توفير الضمانات اللازمة للحصول عليه.

لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق

شكل (2) اهم اهداف هيئة ضمان القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: من اعداد الباحث.

خامساً: القيام بتنمية مختلف المناطق وتعزيز دور المرأة

- (1) السعي نحو تنمية المناطق النائية، مما يدفع هذا البرنامج إلى التوجه لدعم المشروعات الواقعة خارج بغداد وفي المحافظات كافة، وذلك من خلال ما تمتلكه كل منطقة من موارد اقتصادية وبشرية تؤهلها القيام بمشروعات محددة، فمثلا المشروعات في المناطق الزراعية او في المناطق الصناعية وهكذا، وذلك تماشياً مع هدف خلق تنمية متوازنة في أنحاء العراق كافة.
- (2) العمل على زيادة دور المرأة ومساهمتها في المجال الاقتصادي، من خلال التوجه نحو دعم وتشجيع المشروعات التي تملكها أو تديرها²²، باعتماد برامج محددة مثلًا برنامج النساء المنتجات، وبرنامج انتاج ربات البيوت، وما إلى ذلك.
- (3) التجارب الدولية في مجال ضمان مخاطر القروض الصغيرة²³: يوجد في العالم أكثر من (70) برنامجاً لضمان مخاطر القروض في كل من الدول الصناعية والنامية، وقد مضى على بعضها أكثر من (50) عاماً، بينما باشر بعضها الآخر عمله منذ فترة زمنية قصيرة لا تزيد على عدة سنوات. وعلى الرغم من ان المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق لها خصوصيتها، لكن لا بد من الاستفادة من هيكلية تكوين شركات ضمان القروض الصغيرة التي تمنح لهذه المشروعات من خلال استعراض ودراسة التجارب الدولية في ذلك. وفيما يلي عرض موجز لتجربة من التجارب الدولية المهمة في هذا المجال الا وهي التجربة الأمريكية وكما يأتي:



لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق

يمارس هذا البرنامج عمله في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مؤسسة ادارة الاعمال الصغيرة الأمريكية في هذا المجال تناهز نحو اكثر من نصف قرن. ويعمل برنامج ضمان القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال الاعتماد على المعايير الثلاثة الآتية:

أ. حجم المشروعات: يرتكز هذا المعيار على عدد من الجوانب أهمها عدد العمال في المشروع والعوائد السنوية للمشروعات، ويمكن تحديد المشروعات وفقاً لهذا المعيار بما يلي:

- 1) الصناعات التي توظف أقل من 500 عامل.
- 2) المشروعات التي يبلغ مجموع مبيعاتها السنوية بالتجزئة أقل من 5 ملايين دولار.
- 3) المشروعات التي تقدم خدمات سنوية بقيمة أقل من 5 ملايين دولار.
- 4) مشروعات البيع بالجملة على أن يقل عدد العاملين فيها عن 100 عامل.
- 5) لتنفيذ اتفاقيات البناء التي تقل عن 17 مليون دولار سنوياً.
- 6) التجارة الخاصة التي يبلغ مجموع مبيعاتها السنوية أقل من 7 ملايين دولار.
- 7) المزارع والمنشآت الزراعية التي تقل مبيعاتها السنوية عن 500 ألف دولار.

ب. طبيعة المشروعات: تعتبر جميع المشروعات مستهدفة من قبل (SBA)، باستثناء تلك التي لا تهدف إلى تحقيق الأرباح، وتلك التي تفتقر إلى الصفة القانونية في ممارستها لأي نوع من النشاطات، وللمضاربات في البورصات والأسواق المالية، ولتمويل المؤسسات المالية المختلفة.

ج. استخدام التمويل: عادة ما تستخدم القروض المضمونة من قبل (SBA) لإنشاء وإقامة المشروعات المتنوعة، غير أن القروض التي تحصل عليها المشروعات القائمة عادة ما يكون استخدامها لأحد الأغراض الآتية:

- 1) شراء مواد أولية أو موجودات.
- 2) شراء الأثاث والتجهيزات المختلفة.
- 3) شراء أرض لإقامة بناء عليها أو للبناء.
- 4) إجراء التحسينات والتطويرات.
- 5) لتمويل احتياجات رأس المال وإعادة تمويل الديون المتحققة.

أما نسبة الضمان المقدمة من قبل هذا البرنامج، فهي عادة 90% من قيمة القرض، على أن لا تزيد قيمته على 500 ألف دولار، علماً بأن رسوم الضمان التي يتقاضاها البرنامج تختلف حسب مراحل تنفيذ القرض، إذ يتم تقاضي 1% رسوماً أولية عند سحب القرض (وهي طبعاً من قيمة القرض)، وبعد ذلك يتم الحصول على ما نسبته 0.5% - 2.25% من قيمة القرض إذا كانت مدته تقل عن 7 سنوات، أو يتم الحصول على ما نسبته 2.75% للقرض الذي تزيد مدته على ذلك. وتتمثل مصادر الأموال لهذا البرنامج بالإضافة إلى إيراداته من عملياته التشغيلية والاستثمارية المختلفة، في السماح للبنوك التجارية بخصم جزء من القروض المضمونة في السوق النقدية الثانوية، أي أن باستطاعة البنوك بيع طلبات القروض في الأسواق الثانوية مثلها مثل السندات المالية المكفولة من الحكومة، وبناءً على ذلك يتم توفير مصادر تمويلية وأموال إضافية يتم توجيهها لمنح المزيد من القروض.

4) آلية العمل في شركات ضمان القروض الصغيرة

تعد هذه الشركات الجهة الضامنة للقروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من المؤسسات المالية وبشكل خاص البنوك التجارية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبهذا المعنى فإن عمل هذه الشركات يستكمل بعمل المؤسسات المالية، وبالتالي يتطلب الأمر إيجاد وتكوين مؤسسة مالية²⁴ تأخذ على عاتقها مسألة منح المشروعات الصغيرة والمتوسطة الائتمان اللازم لها لدعمها ومساندتها، وهذه المؤسسة المالية ليست بديلاً عن البنوك التجارية وإنما محفزاً لها ومكملاً لعملها في هذا المجال، إذ أن هذه الشركات يتم انشائها من خلال عضوية البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى الراغبة بالاشتراك في هذه البرامج، ويمكن هنا أن تقوم الدولة لغرض تحفيز المؤسسات المالية للمساهمة في هذا البرنامج الوطني من خلال منحها جملة من المميزات التفضيلية في الضرائب والدعم والترويج لها. وعليه فلا بد من إيجاد صيغة قانونية ومالية تتحدد في ضوءها التزامات وحقوق الطرفين، بين شركات الضمان بوصفها جهة ضامنة للأموال وبين المؤسسات المانحة للأموال في شكل قروض وتسهيلات ائتمانية، ويمكن أن يكون هناك عقد اتفاقية ضمان بين الشركات والبنوك المشاركة في مظلة الضمان، يمكن أن يتضمن الفقرات الآتية:

1. تحديد التزامات وواجبات كل من الشركات الضامنة والبنوك التجارية المساهمة في هذا البرنامج.
2. تحديد مقدار الرسوم ونسب العمولات المصرفية، وسقف الضمان والالية التي من خلالها يتم المطالبة بقيمة الضمان وكيفية سداه.



لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق

3. كما يتم تحديد المشروعات المشمولة بالضمان وفقاً لهذا البرنامج، فضلاً عن نسبة الضمان المخصصة للمشروعات المستهدفة، وذلك يتم عن طريق اعداد جداول خاصة لكل مشروع وبحسب القطاعات وبحسب حجمها ومدى توسعها المستقبلية وما الى ذلك.
4. كما يمكن ان تستكمل هذه الفقرات بلانحة اصدار القروض والقواعد الخاصة بها التي تنظم عملية الاقراض ومنح الاتسهيلات الائتمانية، التي سيتم مناقشتها في النقطة التالية.

II. إنشاء صندوق لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

إنشاء صندوق تمويلي يتولى مهمة تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية الى المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مراحلها (في مرحلة الانشاء وكذلك في مرحلة التوسع)، تستهدف التمويل الرأسمالي او التشغيلي او كلاهما وبمختلف الاجال، في مجمل انحاء العراق، وذلك من خلال الفروع التابعة له التي من الضروري ان تكون منتشرة على جميع محافظات العراق، يتولى الصندوق عملية خلق قنوات تمويلية متخصصة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال وجود برامج خاصة للتمويل تتناسب وطبيعة عمل هذه المشروعات.

ويتكون الهيكل المالي للصندوق من حصة للدولة ومساهمات من المصارف التجارية والمؤسسات المالية الاخرى، كما يمكن ان تشمل مشاركة المنظمات التمويلية الاقليمية والدولية، اضافة الى يمكن أن تتكون موارد الصندوق من أكثر من نوع من التمويل مساعدات وهبات ومساهمات لبعض الجهات تحقق منها عوائد سنوية وقروض بأسعار فائدة ميسرة وفترة سماح كبيرة تسمح بتدوير أموال الصندوق²⁵.

ومن ابرز أهداف صندوق تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الاتي:

- 1) توفير رؤوس الاموال لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق بشكل يتلائم والاحتياجات المالية لكل مشروع.
- 2) تيسير الحصول على التمويل، من خلال تبسيط الإجراءات التي تتبعها المصارف التجارية والمؤسسات المالية الاخرى.
- 3) وضع سياسات تمويلية شاملة لكل المشروعات بحسب اهميتها وحجمها ودرجة مساهمتها في الاقتصاد، مع اعتماد برامج التمويل المتنوعة بحسب مراحل عمل المشروع.
- 4) العمل بشكل متكامل ومتربط مع برامج ضمان مخاطر القروض والتسهيلات الائتمانية.

ويقترح إصدار لائحة لإقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تكون قائمة على مبدأ الدعم والإعانة، وتشتمل هذه اللائحة على قواعد واضحة، تنظم عملية الاقراض والتسهيلات الائتمانية، ويراعى في هذه القواعد الآتي:

- 1) تحديد المشروعات الحاصلة على التمويل: جميع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وكذلك المشروعات المتناهية الصغر، الجديدة والقائمة التي تعتبر ذات اهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن الاتفاق عليها من خلال المناقشة فيما بين الهيئة الخاصة بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والاجهزة الحكومية المختصة فضلاً عن منظمات المجتمع المدني ذات العلاقة.
- 2) الفئات المستهدفة:

- i. شباب الخريجين الذين لديهم المكان والخبرة لإدارة المشروع.
- ii. ذوى الحرف والفنيين ممن يتوافر لديهم المكان والخبرة في مجال مشروعاتهم.



لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق

- (3) الشروط الواجب توافرها في المستفيد:
- أن يكون بالغاً من العمر 21 سنة ولا يزيد السن عن 55 سنة.
 - إجادة القراءة والكتابة لمن لا يحمل مؤهل دراسي.
 - ألا يكون طالباً في أحد المعاهد أو الكليات أو المدارس.
 - ألا يعمل في الحكومة أو القطاع العام، وفي حالة عمله يقوم بكتابة تعهد أنه في حالة حصوله على القرض سيقوم بتقديم استقالته إلى جهة عمله.
 - أن يكون مقيم إقامة دائمة بنفس المحافظة التي يوجد بها مشروعه.
 - أن يكون لديه أو لأحد الشركاء الخبرة المناسبة في مجال المشروع أو يتناسب مؤهله مع طبيعة المشروع.
- (4) المستندات المطلوبة:
- عقد الإيجار أو التملك لمكان المشروع.
 - صور البطاقات الشخصية / العائلية (البطاقة التموينية وبطاقة السكن) لمقدم الطلب والشركاء.
 - صور مستنسخة من الهوية الشخصية وشهادة الجنسية، فضلاً عن صور شخصية لكل من طالب القرض والشركاء.
 - عقد مشاركة موثق إن وجد شركاء.
 - شهادة المؤهل لمقدم الطلب أو الشركاء.
- (5) مستندات مطلوبة بالنسبة للمشروعات الجديدة:
- خطاب موجه من المجلس البلدي التابع له المشروع يفيد الموافقة من حيث المبدأ على منح تراخيص للمشروع مع توضيح النشاط الذي تم الموافقة عليه.
 - في حالة عدم وجود مؤهل يتناسب مع طبيعة المشروع يشترط وجود شهادة خبرة عملية في احدى المشروعات المماثلة.
- (6) مستندات مطلوبة للمشروعات القائمة:
- إجازة التأسيس.
 - السجل التجاري.
 - الموقف الضريبي من الهنية العامة للضرائب.
 - آخر ميزانية عمومية، والمركز المالي، والحسابات الختامية وحساب الارباح والخسائر.
 - اي مستند يعزز من مكانتها المالية والاقتصادية.
- (7) وضع الحد الأقصى والحد الأدنى للقروض التي تقدم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المؤسسة حديثاً بحسب طبيعة نشاطها (زراعي، صناعي، تجاري، خدمي)، وكذلك تحديد شروط القروض التي تقدم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة القائمة والتي تزاوّل نشاطها بصورة فعلية، وفي الغالب تكون هذه قروض للتوسعات وإعادة الهيكلة.
- (8) تحديد أسلوب تقديم القرض على أساس تحديد دفعات القرض وربط الدفعات المقدمة للمشروع بمستوى التطور في مراحل إنشائها.
- (9) تحديد معدلات الفائدة التي لا بد ان تكون مناسبة وطبيعة المشروع، مع اعتماد مدة اعفاء معينة.
- (10) تحديد الضمانات المطلوب تقديمها في جميع الحالات بحسب طبيعة القرض.
- (11) الأغراض التي يمنح من أجلها القرض:
- التمويل الرأسمالي: يمنح لشراء الآلات والمكانن والاصول الثابتة الاخرى، فيما عدا المباني والمحال التجارية والسيارات.
 - التمويل التشغيلي: يمنح للحصول على المواد الاولية والخامات اللازمة لدورة انتاجية واحدة ودفع الأجور عن هذه الدورة بما لا يزيد عن أجر ثلاثة اشهر.



لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق

- (12) مدة القرض وفترة السماح: تحديد أسلوب استرداد القروض من حيث تحديد الأقساط وفترات السماح، وفترات السداد، وفترات التأخير، والإعفاء.
- i. فترة السماح: الا تزيد عن 12 شهر مثلا او بحسب ما يحدده البرنامج التمويلي.
- ii. فترة السداد: محددة وفقا لطبيعة المشروع والمدة اللازمة لدوران رأس المال والتدفقات النقدية للمشروع وفي جميع الأحوال نقترح الا تزيد عن 48 شهراً.

وفي جميع الأحوال يكون الأساس في منح هذه القروض دراسات دقيقة ومتكاملة للجدوى الاقتصادية للمشروع والتحليل المالي لميزانيته، وتكون هذه الدراسات معتمدة من الجهاز المقترح إنشائه لدعم نشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

كما ويمكن لهذا الصندوق الذي لا بد وان يعمل بشكل متكامل مع جميع مكونات البرنامج، أن يتولى التمويل وضمان مخاطر الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن هذا الأسلوب سيوفر الضمان المطلوب لتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الحصول على القروض ايضاً من البنوك التجارية والمؤسسات المالية الاخرى المحلية والدولية في حالة نفص السيولة لدية، وسيؤدي ذلك الى تقليص الصعوبات التي كانت تحد من رغبة البنوك التجارية على منح لقروض والتسهيلات الائتمانية الي المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهذا المتبع في معظم الاقتصادات التي اعتمدت صياغة برامج متنوعة لدعم هذه المشروعات رغبة منها في دعم اقتصادها، اذ تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة نواة اساسية للتنمية الاقتصادية.



الاستنتاجات والتوصيات المقترحة:

مما سبق يمكن ان الاستنتاج بان المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الضروري ان تحظى باهتمام كبير من قبل الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ذات العلاقة، وذلك لاهمية هذه المشروعات ودورها الكبير في مجمل الأنشطة الاقتصادية والحياة الاجتماعية ويتجلى هذا بشكل كبير من خلال استعراض التجارب الدولية للاقتصادات المتقدمة والنامية في هذا المجال.

هذا الاهتمام لا بد وان يتجسد بشكل اطار قانوني وتنظيمي واداري ينظم عملية الدعم والمساندة لها، وان هذه الاطار يتكون من برنامج تمويلي متكامل يتكون من صندوق خاص لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وشركات ضمان مخاطر القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من هذا الصندوق والبنوك التجارية والمؤسسات المالية الاخرى، ويستكمل هذا البرنامج باتشاء هيئات داعمة اخرى تتمثل بهئية خاص لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة فنيا واتشاء حاضنت اعمال لها وشركات تسويق منتجات هذه المشروعات.

واضافة الى ما تم مناقشته في الصفحات السابقة التي ركزت على ضرورة اعتماد برنامج تمويلي متكامل، يمكن ذكر اهم المقترحات التي تعزز من ذلك التوجه وذلك على النحو الاتي:

1. من الضروري توفر الارادة الحقيقية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لدى القائمين بذلك من الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والجهات الاخرى ذات الاختصاص، لكي يأخذ هذا البرنامج طريقة للنجاح.
2. ان يعمل هذا البرنامج بشكل متكامل وبتنسيق بمستوى عالي، بحيث كل جزء منه مكمل للآخر، ولا يمكن العمل بشكل جزئي لان ذلك سيقبل من فاعلية البرنامج مؤديا الى فشله.
3. تشجيع البنوك على التعامل مع المشروعات الصغيرة وتمويلها ضمن شروط ميسرة من حيث أسعار فائدة مناسبة وفترة السماح والضمانات، من خلال منحها امتيازات مادية كإعفاءات ضريبية على الأرباح المحققة من أنشطة تمويل تلك المشروعات، إضافة لتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي للبنوك بالتناسب مع قدر الأموال التي يتم تمويلها للمشروعات الصغيرة وغيرها من الحوافز.
4. تدريب أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة على نظم الإدارة الحديثة من خلال اقامة الدورات لتطوير المهارات، من حيث كيفية إدارة العملية الإنتاجية والتسويقية وكيفية التعامل مع البنوك والمؤسسات الحكومية، فضلا عن التدريب على مسك السجلات المحاسبية وكيفية اعتماد المعايير المالية لتقييم المشروعات.
5. تأسيس وتفعيل دور الجمعيات والاتحادات التضامنية للمشروعات المتجانسة-مثل جمعيات التسويق الزراعي وجمعيات مربي الدواجن والاتحادات الصناعية- من اجل تحسين ظروف الإنتاج في المراحل المختلفة واعتماد سياسة انتاجية وتسويقية موحدة تعزز من مكانة هذه المشروعات.
6. تعديل القوانين والتشريعات الخاصة بممارسة الأنشطة الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بما يعزز البيئة الاستثمارية والقانونية وتهيئة البنية التحتية لها، وخاصة إعادة هيكلة قانون الاستثمار بما يضمن تشجيع المستثمرين المحليين والدوليين في هذا المجال.
7. اعتماد سياسة تجارية مشجعة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من قبل الدولة تركز على حماية منتجات هذه المشروعات من المنافسة الاجنبية، مع منحها الإعفاءات الجمركية المناسبة، فضلا عن تأمين المشتريات الحكومية من السلع الوطنية.



الهوامش

¹ Alrubaie, falah.K.Ali, "An Analysis Study to the problems of financing small projects With reference to experience Libyan Development Bank in Darna city", MPRA Paper No. 8494, June 2006, Available at: <http://mpra.ub.uni-muenchen.de/8494/>

² الشركة الكويتية لتطوير المشروعات الصغيرة، "المشروعات الصغيرة في الكويت"، ص10-11، دراسة منشورة على الموقع <http://www.kspdc.com/kspdc/infoCenter/2.doc>

³ Batta Ganbold, "Improving Access to Finance for SME: International Good Experiences and Lessons for Mongolia", Institute of development economies, IDE-JETRO, VRF Series No.438, October 2008, Tokyo, p6. Available at: <http://www.ide.go.jp/English/Publish/Download/Vrf/index.html>

⁴ د. ماهر حسن المحروق و د. أيهاب مقابله، " المشروعات الصغيرة والمتوسطة اهميتها ومعوقاتها"، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، عمان، ايار 2006، ص6.

⁵ Augusto de la Torre, Marie S. M. Peria and Sergio L. Schmukler, "Bank Investment with SMEs: Beyond relationship lending", World Bank, Policy Research Working Paper 4649, June 2008, p3. Available at: www.asbaweb.org/E-News/enews-14/NL-INGLES/lecturas/02-De%20la%20Torre-Bancos%20y%20pynes.pdf

⁶ حسين عبد المطلب الأسرج، " المشروعات الصغيرة ودورها التتموى في مصر"، ص39، دراسة منشورة على الموقع http://mpra.ub.uni-muenchen.de/2763/1/mpra_paper_2763.pdf

⁷ وائل ابو دلبوح، "طبيعة واهمية المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، ودرها في تحقيق التنمية المتوازنة واستراتيجية الحكومة لرعايتها"، دمشق، 2006، دراسة منشورة على الموقع <http://arab.microfinancegateway.org/redirect.php?mode=link&id=23040&PHPSESSID=9a11e786240300d4db13d6abe0f09be8>

كذلك: د. ماهر حسن المحروق و د. أيهاب مقابله، " المشروعات الصغيرة والمتوسطة اهميتها ومعوقاتها"، مصدر سبق ذكره، ص7.

⁸ الشركة الكويتية لتطوير المشروعات الصغيرة، مصدر سبق ذكره، ص20-25.

⁹ الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، منتدى الرياض الاقتصادي، "المنشآت الصغيرة محركات أساسية لنمو اقتصادي منشود"، الرياض، تشرين الاول 2003، ص12.

¹⁰ د. ممدوح فهمي الشرقاوي، الصناعات الصغيرة وتنميتها، القاهرة، معهد التخطيط القومي، مذكرة خارجية رقم 1302، 1981، ص26.

¹¹ د. عبد الجبار عبود الحلفي، "ليات تنمية وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق"، دراسة منشورة على الموقع <http://almadapaper.net/sub/10-787/13.pdf>

¹² ونقترح في هذا المجال ان يتم إعداد نماذج لدراسات الجدوى الاقتصادية لبعض المشروعات الصغيرة والمتوسطة لخدمة المستثمرين الجدد، ويمكن ان تكون في شكل برامج على الحاسوب جاهزة يمكن تطبيقها بسهولة.

¹³ الشركة الكويتية لتطوير المشروعات الصغيرة، "المشروعات الصغيرة في الكويت"، مصدر سبق ذكره، ص24.



- 14 المصدر السابق نفسه، ص25.
- 15 الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، منتدى الرياض الاقتصادي، "المنشآت الصغيرة محركات أساسية لنمو اقتصادي منشود"، مصدر سبق ذكره، ص 19.
- 16 لوي محمد زكي رضوان، "المنشآت الصغيرة والمتوسطة السعودية، الواقع ومعوقات التطوير"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ندوة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، القاهرة، 2004، ص126.
- 17 المصدر السابق نفسه، ص 24.
- 18 انظر بالاتجاه نفسه: لوي محمد زكي رضوان، "المنشآت الصغيرة والمتوسطة..."، مصدر سبق ذكره، ص130.
- 19 لمزيد من التفاصيل حول أهم أسباب محدودية القدرة لدى هذه المؤسسات في الحصول على القروض من البنوك والمؤسسات المالية، انظر النقطة الثانية من هذه الدراسة.
- 20 لقد اسست الشركة العراقية للكفالات المصرفية (Iraqi Company for Bank Guarantees) في اواخر عام 2006 بهدف مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العراق للوصول الي مصادر التمويل الرسمي من خلال المصارف العراقية الخاصة. يهدف نظام القروض المضمونة ايضاً تشجيع المصارف في اقراض هذه المؤسسات بالاعتماد الجزئي على الضمانات المقدمة من الشركة كما يمكن هذه المصارف من اعتماد الاساليب الحديثة في تقييم المخاطر واتباع انظمة ادارية متطورة. لمزيد من التفاصيل قم بزيارة الموقع الالكتروني الشركة على العنوان الاتي-http://www.icbg.com/rubrique.php3?id_rubrique=11
- 21 عبد الفتاح أحمد نصر الله وغازي الصوراني، "المشروعات الصغيرة في فلسطين: واقع ورؤية نقدية"، غزوة 2005، دراسة منشورة على الموقع الأتي:
<http://www.ahewar.org/debat/files/40243.doc>
- 22 د. منذر واصف المصري، "اهمية مشاركة المرأة في مجال المنشآت الصغيرة والمتوسطة"، منظمة العمل العربية، ورشة العمل القومية حول المرأة والمنشآت الصغرى، تونس، 2006، دراسة منشورة على الموقع
www.alolabor.org/nArablabor/images/stories/tanmeva/touns0306/paperwork/drm%20momther%20wasef%20almasry.doc
- 23 د. ماهر حسن المحروق و د. أيهاب مقابله، " المشروعات الصغيرة والمتوسطة اهميتها ومعوقاتهما"، مصدر سبق ذكره، ص 11-12.
- 24 انشاء صندوق لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما سنلاحظ من خلال النقطة التالية.
- 25 منتدى الرياض الاقتصادي، "المنشآت الصغيرة محركات أساسية لنمو اقتصادي منشود"، مصدر سبق ذكره، ص16.



1. البنك المركزي المصري، المعهد المصرفي المصري، "دور البنوك التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، العدد الثامن، دراسة منشورة على الموقع الاتي: www.ebi.gov.eg
2. الشركة الكويتية لتطوير المشروعات الصغيرة، "المشروعات الصغيرة في الكويت"، دراسة منشورة على الموقع الاتي: <http://www.kspdc.com/kspdc/infoCenter/2.doc>
3. الشركة العراقية للكفالات المصرفية Iraqi Company for Bank Guarantees، بغداد، http://www.icbg-iq.com/rubrique.php3?id_rubrique=11
4. الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، منتدى الرياض الاقتصادي، "المنشآت الصغيرة محركات أساسية لنمو اقتصادي منشود"، الرياض، تشرين الأول 2003.
5. حسين عبد المطلب الأسرج، "المشروعات الصغيرة ودورها التنموي في مصر"، دراسة منشورة على الموقع الاتي: http://mpira.ub.uni-muenchen.de/2763/1/mpira_paper_2763.pdf
6. د. عبد الجبار عبود الحلفي، "ليات تنمية وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق"، دراسة منشورة على الموقع الاتي: <http://almadapaper.net/sub/10-787/13.pdf>
7. عبد الفتاح أحمد نصر الله وغازي الصوراني، "المشروعات الصغيرة في فلسطين: واقع ورؤية نقدية"، غزة 2005، دراسة منشورة على الموقع الاتي: <http://www.ahewar.org/debat/files/40243.doc>
8. لوي محمد زكي رضوان، "المنشآت الصغيرة والمتوسطة السعودية، الواقع ومعوقات التطوير"، المنظمة العربية للتنمية الادارية، ندوة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، القاهرة، 2004.
9. د. ماهر حسن المحروق و د. أيهاب مقابله، "المشروعات الصغيرة والمتوسطة اهميتها ومعوقاتها"، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، عمان، ايار 2006.
10. د. ممدوح فهمي الشرقاوي، الصناعات الصغيرة وتنميتها، القاهرة، معهد التخطيط القومي، مذكرة خارجية رقم 1302، 1981.
11. د. منذر واصف المصري، "اهمية مشاركة المرأة في مجال المنشآت الصغيرة والمتوسطة"، منظمة العمل العربية، ورشة العمل القومية حول المرأة والمنشآت الصغرى، تونس، 2006، دراسة منشورة على الموقع الاتي: www.alolabor.org/nArablabor/images/stories/tanmeva/touns0306/paperwork/drm%20momther%20wasef%20almasry.doc
12. وائل ابو دلبوح، "طبيعة واهمية المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، ودرها في تحقيق التنمية المتوازنة واستراتيجيات الحكومة لرعايتها"، دمشق، 2006، دراسة منشورة على الموقع الاتي: <http://arab.microfinancegateway.org/redirct.php?mode=link&id=23040&PHPSESSID=9a11e786240300d4db13d6abe0f09be8>
13. Alrubaie, falah.K.Ali, "An Analysis Study to the problems of financing small projects With reference to experience Libyan Development Bank in Darna city", MPRA Paper No. 8494, June 2006, Available at: <http://mpira.ub.uni-muenchen.de/8494/>
14. Augusto de la Torre, Marie S. M. Peria and Sergio L. Schmukler, "Bank Investment with SMEs: Beyond relationship lending", World Bank, Policy Research Working Paper 4649, June 2008, p3. Available at: www.asbaweb.org/E-News/enews-14/NL-INGLES/lecturas/02-De%20la%20Torre-Bancos%20v%20pynes.pdf
15. Batta Ganbold, "Improving Access to Finance for SME: International Good Experiences and Lessons for Mongolia", Institute of development economies, IDE-JETRO, VRF Series No.438, October 2008, Tokyo, Available at: <http://www.ide.go.jp/English/Publish/Download/Vrf/index.html>